اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية من وجهة نظر الأكاديميين بكلية الاقتصاد بجامعة سرت)

مغلية بشير علي غانم

محاضر/ جامعة سرت/كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة سرت ، وقد تم تصميم استمارة استبانة ، ووزعت على عينة الدراسة المتمثلة في الأكاديميين بكلية الاقتصاد بجامعة سرت ، وتم اللجوء أيضا إلى المراجع والمصادر المختلفة لتغطية البيانات الثانوية المتمثلة في التأطير النظري للدراسة ، وللقيام بالإجراءات التحليلية تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، وكذلك الاختبارات الاستدلالية المتمثلة في اختبار (T) للعينة الواحدة-t-test وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج ، ومن أهمها: أن هناك دوراً لاقتصاد المعرفة في تحقيق تنمية مستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، كما توصلت الدراسة الى أن اقتصاد المعرفة يسهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخول الأفراد.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التنمية المستدامة، جامعة سرت.

ق

Absrtact:

The study aimed to try identify the role knowledge economy in achieving sustainable development from the point of view of faculty members at the Faculty of Economics, University of Sirti, A questionnaire form was designed and distributed to the study sample, which is academics at Faculty of Economics,University of Sirti, framing of the varous references and sources were also used to cover secondary data And represented by the theoretical study and its vaiable, represented by the arithmetic mean and standard deviation, as well as inferential tests, represented by the(T) test for one sample -t-test. The study reached a set of results and the most important of which is: that there is a role for the knowledge economy in achieving sustainable development from the point of view of faculty members,The study also concluded that

the knowledge economy contributes to improving the standard of living and increasing individuals incomes.

Keywords: Knowledge Economy, Sustainable Development, University of Sirti

المبحث الأول (الإطار العام للدراسة)

1:1: المقدمة:

لقد أصبحت التنمية المستدامة مطلباً جوهرياً من المطالب التي تسعى دول العالم إلى تحقيقها ، حيث اتجهت هذه الدول إلى إحداث تغيرات جذرية في المجتمع ، وإكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، والقدرة على تحقيق المتطلبات والحاجات الأساسية لأفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجات الإشباع للفرد والمجتمع عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، والحفاظ على البيئة وعلى ثروتها وضمان حق الأجيال القادمة في تلك الثروات بما يضمن تنمية مستدامة لهم في المستقبل ، فقد تم استخدام العلم وتوظيفه في عملية التنمية المستدامة بالاعتماد على اقتصاد المعرفة بآلياته التكنولوجية والمعلوماتية ، وأدواته التعليمية والتدريبية ونتاجاته كالابتكار والاختراع التي تنعكس إيجابيا على تنمية رأس المال البشري بوصفه العنصر الأساسي للتنمية، من بين عناصر الإنتاج في الوقت الراهن عصر الثورة التكنولوجية الذي يتسم بالقدرة على توليد الثروة والوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعيته ، وانخفاض تكاليف الإنتاجية فهو يحسن الأداء ، ويزيد القدرة الإنتاجية ، ويساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي من خلال إنشاء مشاريع استثمارية قائمة على الابتكار والإبداع والتطور التكنولوجي ، والمساهمة في معالجة البطالة توليد الدخل الفردي وإيجاد فرص عمل من خلال المجالات المهنية التي تستخدم تقنيات تكنولوجية متقدمة ضمن اقتصاد المعرفة وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى قدر من العدالة الاجتماعية عن طريق خلق وظائف أكثر استدامة ، والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة ، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يساعد في تعزيز التجارة الإلكترونية ما يؤدي إلى زيادة التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول ، فضلا عن ذلك فإن هذا الاقتصاد يزيد من فعالية وكفاءة الأنشطة الأخرى الاجتماعية والتعليمية والسياسية والبيئية ، فاقتصاد المعرفة يعتبر بوصفه المؤثر الرئيسي في كافة الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، هو أحد أهم المعايير الأساسية المحددة لتطور الدول وتقدمها وأصبح يمثل القوة الاقتصادية في عصرنا الحالي ، وفي هذه الدراسة حاولنا تبيان العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

2:1: مشكلة الدراسة:

لقد ازداد الاهتمام في وقتنا الحاضر باقتصاد المعرفة باعتباره مكوناً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام العقل البشري كمورد استثماري، ورفع القدرة الإنتاجية، وتحقيق القيمة المضافة، ويعد مصدراً مهماً لتوفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، ومن هذا المنطلق سنسلط الضوء في هذه الدراسة على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: -

هل يسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق تنمية مستدامة؟

3:1: فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة صيغت فرضية الدراسة على النحو التالي:

(لاقتصاد المعرفة دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين بكلية الاقتصاد بجامعة سرت).

4:1: اهداف الدراسة:

أ- استعراض الإطار النظري والمفاهيمي لاقتصاد المعرفة، و التنمية المستدامة.

ب- محاولة التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة الأكاديميين بكلية الاقتصاد بجامعة سرت.

ت- محاولة تقديم توصيات تُبصر بكيفية زيادة الاستفادة باقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

4:1: أهمية الدراسة:

أ- تكمن أهمية الدراسة في إظهار الدور المهم والحيوي الذي من الممكن أن يلعبه اقتصاد المعرفة في دعم التنمية المستدامة بالإضافة إلى أهمية المجتمع المبحوث المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم مركز الإشعاع العلمي والفكري.

ب- كما تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، وذلك نظراً للثورة العلمية المتزايدة التي يعيشها العلم اليوم ، فالتنمية المستدامة لاتزال أهم المواضيع التي تنال نصيباً مستمراً من الاهتمام سواء في المجال البحوث العلمية أو مراكز البحث أو توجهات متخذي القرار.

ت- كما تتمثل أهميتها بأنها إضافة علمية جديدة عن موضوع اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

5:1: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للدراسة، فقد تم جمع البيانات والمعلومات من الكتب والمجلات والرسائل والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك شبكة المعلومات (الإنترنت) كما تم الحصول على البيانات للجانب التطبيقي من خلال استمارة استبانة بما يتناسب وأهداف الدراسة ، وتوزيعها بطريقة عشوائية والتي بلغ عددها (40) استمارة، على عينة متجانسة، ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية أهمها: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، التي تحصلنا عليها من برنامج الحزمة الاحصائية(spss) للوصول إلى استنتاجات الدراسة.

6:1: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الأكاديميين بجامعة سرت بينما اقتصرت عينة الدراسة في (أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة سرت)

7:1: حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: -خلال أعداد الدراسة (2023)
- الحدود المكانية: -جامعة سرت كلية الاقتصاد.

8:1: الدراسات السابقة:

1 :8 :1: الدراسات العربية:

- دراسة (ريمة، 2023) اقتصاد المعرفة كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، هدفت الدراسة إلى: التأكيد على ضرورة رسم استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة في الجزائر تكون فيها أولوية ما هو متاح من مصادر الثروة الطبيعية والمالية والبشرية. النتائج التي توصلت إليها الدراسة: المعرفة أصبحت من أهم الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو إجتماعي، كما توصلت إلى أن الموارد البشرية وتنمية قدراتها تحتل مكانة بارزة في ميادين التنمية المستدامة باعتبارها عنصر من عناصر التنمية وهدفها الأساسي.

- دراسة (رحيم؛ جبار، 2020) اقتصاد المعرفة دوره في تحقيق التنمية المستدامة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الاستنباطي، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك دوراً كبيراً

للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية.

- دراسة (محمود، 2020) مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج العلمي الحديث (E-views10) هدفت الدراسة إلى: إبراز دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود تأثير معنوي لمؤشر اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة في مصر على كل من البعد الاجتماعي والصحي، حيث تؤدي زيادة المعرفة والتكنولوجيا إلى زيادة التنمية الاقتصادية والبشرية.

- دراسة (صالح،2019) دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية لدور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بخاصة في العراق بما يحقق نهوضه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تنمية رأس المال البشرى مفتاح لاقتصاد المعرفة والمحرك الرئيس للتنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة إلى افتقار العراق لعناصر اقتصاد المعرفة شكل المعطل الرئيس لتنميته المستدامة بخاصة الإخفاق في تنمية الموارد البشرية.

- دراسة (امعاشو؛ الميلود، 2017) دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي، وهدفت الدراسة إلى: معرفة المزايا التي تترتب عن تطبيق الاقتصاد المعرفي. النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اشتماله على مظاهر عديدة؛ كالتجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، هذه المظاهر تغلغلت في الحياة العامة للأفراد والأمم وقضت على حدود المنفعة، بحيث لم تعد حكرا على فئة معينة، بالتالي فإنها تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المجتمعات.

1: 8: 2: الدراسات الأجنبية:

- دراسة Leonel Jose Prieto (2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي بمعنى هل يمكن أن يكون البحث والتطوير والابتكار وتطبيق التكنولوجيا مفيداً في زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وتستخدم البيانات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية، ووكلاء الابتكار مثل نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبراءات الاختراع والعلامات التجارية من ناحية أخرى، وتستخدم هذه الدراسة على اختبار العلاقة في عدد(74) دولة، وفي المتوسط لفترة (13) عاماً. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: أن هذه الدراسة جاءت بالأثر الإيجابي للابتكار على النمو الاقتصادي في البلدان المختارة، والتي عُبر عنها بنفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن الزيادة في نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (1%) تزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.28%) وهو ما يؤكد الاثر الإيجابي المعنوي للابتكار على النمو الاقتصادي.

- دراسة Adedamola Ogundeindea & Obuks Ejohwomub(2016) :

هدفت هذه الدراسة لدراسة تأثير الإدراك المتنامي للمعرفة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا، وقد اعتمدت على نماذج بوريل ومورغان للنماذج الاجتماعية لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة(KBE)وتسترشد هذه الطريقة النوعية بأخذ عينات هادفة مع تفضيل تحليل البيانات الاستقرائي لأن ظهور النظرية من نظرية تستند إلى البيانات – لتكون النتائج بمثابة الدواء الشافي الحقيقي للتنمية المستدامة (SD) في نيجيريا ، حيث تم تحليل أربع دراسات وهي اليابان ، وكوريا ، والصين ، والهند ، وقد لُوحظت مؤشرات وخصائص بعض الدول(اليابان ، وكوريا ، والصين ، والهند) بشكل منهجي وبالتالي ، يمكن القول أن هُناك بالفعل تحولاً في النموذج وأن الحاجة إلى تغيير موضع عالمي منصوص عليه في الركائز الاربع لاقتصاد المعرفة- البنية التحتية للحوافز والابتكار والتعليم والمعلومات- لا يمكن المبالغة في تأكيدها ، الترتيب الاجتماعي الذي يعزز توليد المعرفة هو هيكل مؤسسي ديناميكي ، وتكشف نتائج الدراسة أن هناك اختلالاً في العرض والطلب على القوى العاملة الماهرة في نيجيريا وخاصة في قطاع الحرف ، وهناك حاجة إلى تعزيز قانون براءات الاختراع النيجيري لتوفير الحماية والحوافز لتوليد الأفكار ونشرها وتسويقها ، وبالمثل هناك حاجة إلى مؤسسات

وهياكل أساسية ثانوية أرضية خصبة لتنمية المهارات للشركات الناشئة والتعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي.

- دراسة Farzaneh Khalili(2014):

هدفت بالاعتماد على بيانات زمنية مقطعية Panel data لاختبار علاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين إنتاجية العوامل الكلية ، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT وكذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعدد (6) دول وتم استخدام طريقة العزوم العامة (GMM) لاختبار السببية والتحقق مما اذا كان ICT تساهم في نمو الإنتاجية الكلية للعوامل وكذلك النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، وانتهت الدراسة إلى أن العلاقة بعد عام 2000 أكثر وأعلى معنوية منها في التسعينات ، وقد استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ ECM لتحديد أثرICT على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل ، وتم الاعتماد على نماذج النمو النيوكلاسيكية الموسعة مثل دالة كوب – دوجلاس وكذلك نموذج سولو الذي تم تطويره بإضافة ICT ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن العلاقة بين النمو ومساهمة ICT في الأجل الطويل أكبر وأكثر معنوية بعد عام 2000 عنها في التسعينات ، أن علاقة ICT في التسعينات علاقة سالبة وغير معنوية ، كما توصلت إلى أن الإنتاجية الكلية للعوامل كان أثرها إيجابياً ومعنوي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني (الإطار النظري للدراسة)

2-1: مفاهيم اقتصاد المعرفة:

- مفهوم المعرفة: هي حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة، وهي التي تمكن من يملكها من التجارب مع المستجدات التي تواجهه.

- المعرفة: هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات وعلاقات تعمل المؤسسات على توظيف عناصرها لتحقيق أهدافها. (يمينة، 2012، ص63)

- اقتصاد المعرفة: هو أكبر أنواع الاقتصاد حتى الان ولقد فرضه الخيال على أرض الواقع، يتمتع بمرونة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية، يمتلك القدرة الفائقة على التجديد والابتكار، مجالات خلق القيمة فيه متعددة لا يوجد حواجز للدخول اليه ومرتبط بالذكاء من خصوصيته، ويلعب دور هام في بناء المستقبل يستخدم البحث والتطوير من أجل الحصول على المعرفة، التي بدورها تقوم بخلق الثروة إذا استغلت أحسن استغلال وفي الوقت المناسب. (الخضري، 2001، ص8)

2-2: مميزات اقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة من خلال ما يتضمنه من معطيات وتقنيات بمجموعة من السمات نذكر أهمها:

أ- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والمعرفية العملية وبالذات المتطورة منها عالية المستوى في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطاته وفي توسيعه ونموه.

ب- الاستخدامات الواسعة والشاسعة للموارد الضخمة في المجالات المعرفية.

ت- الاعتماد على الفكر الجهدي بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي القيام بنشاطاته وإحلال محل الجهد العضلي.

ث- يتميز اقتصاد المعرفة بخفض التكاليف في المجالات التي تستخدم في عملها الإنتاج المعرفي.

ج- يخضع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد الغلة (تزايد العوائد) (حسين، 2007، ص20)

2-3: ركائز اقتصاد المعرفة:

يستند اقتصاد المعرفة في أساسه على أربعة ركائز وهي كالآتي:

أ- الابتكار (البحث والتطوير) نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفيها مع الاحتياجات المحلية.

ب- التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والابداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعليم مدى الحياة.

ت- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

ث- الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الحدراوي، 2010، ص 40)

3-2: أهمية اقتصاد المعرفة:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة في الاتي:

أ- اقتصاد المعرفة المهم في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها.

ب- الاسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية والوسائل المتقدمة.

ت- يساهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي وإنتاج المشروعات والاسهام في توليد دخول الأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم به سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

ث- يساهم في إحداث التجديد والتحديث والتطوير للنشاطات الاقتصادية ما يؤدي إلى زيادة النمو وبشكل متسارع.

ج- يسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد.

ح- يساهم في التخفيف من قيد الموارد الاقتصادية خاصة الطبيعية منها. (حسين، مرجع سابق، ص29)

2-4: مفهوم التنمية المستدامة:

أُستخدم مصطلح التنمية المستدامة في بادئ الأمر للدلالة على النمو الاقتصادي المستمر غير أنه تطور للدلالة على النمو الاقتصادي مع المحافظة على البيئة ، وفي عام (1987) وضعت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في تقريرها " مصيرنا لمشاركة " تعريفا للتنمية المستدامة بأنها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجات تهم) إلا أن هذا المصطلح قد ظهر بشكل مؤسس بانعقاد مؤتمر (قمة الأرض) في جوان (1992) في مدينة " ريو دي جانيرو" بالبرازيل برعاية الأمم المتحدة ليعرف بعدها انتشاراً واسعاً ، وقد عرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية ، حيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئة الأجيال الحاضر والمستقبل.

وعليه نقول إن التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في العيش في مستوى من الرفاه لا يقل عن المستوى الذي نعيشه حاليا. (البريدي، 2015، 48).

2-5: أبعاد التنمية المستدامة: (العذاري ،2016، 38)

تنطوي التنمية المستدامة أساسا على ثلاثة أبعاد: اقتصادي، اجتماعي، وبيئي، إلا أنه هناك من بضيف أبعاداً أخرى نجد في مقدمتها البعد المؤسساتي، تتفاعل فيما بينها ثنائياً بشكل متكامل لتحقيق الأهداف التنموية التي تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء

أ-البعد الاقتصادي: مفاده ترشيد الاستهلاك بما يضمن الحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

ب-البعد الاجتماعي: يكرس هذا البعد العدالة في التوزيع، وتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم لكل محتاجيها مع ضمان جودتها وتحسينها بشكل مستمر، تحقيق المساواة وارساء معالم الديمقراطية بالنسبة لمختلف الأجيال. فالبعد الاجتماعي بعد بشري بالأساس على اعتبار أن الانسان هو المحور الأساسي في العملية التنموية.

ج-البعد البيئي: ينصرف إلى المواءمة بين الاقتصاد والبيئة.

د-البعد المؤسساتي: يشير البعد المؤسسي إلى استخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ والتي تكون قريبة قدر الامكان من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد إلى أدنى حد ممكن، وتسرع في استحداث موارد للطاقة المتجددة وتوسع نطاق استعمالاتها.

2-6: أهداف التنمية المستدامة:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الانسان وذلك عن طريق مقياس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة: تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة. (داوي، 2015، ص324).

ت- احترام البيئة الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على أساس أنها مصدر الحياة للإنسان وتحاول خلق تكامل بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشأها الانسان دون الإضرار بهما.

ث- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على انها موارد محدودة ولذلك تحاول جاهدة للحد من استنزافها او تدميرها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال.

ج- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

- تحاول التنمية المستدامة ومن خلال توعيتها للسكان اظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان وذلك لما لهذه التكنولوجيا من فوائد سواء في اقتصاد الوقت، والطاقة أو في عدم تلويثها للمناخ. (ديب، 2015، ص 55)
- زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل تمكين الدولة لاسيما المتعثرة في النمو من مواجهة الفقر وتحديات مستوى المعيشة لسكانها، فزيادة السلع والخدمات هي حاجات ضاغطة تتطلب رؤوس أموال وكفاءات بشرية وسياسات تخطيطية للدولة.
- تحسين مستوى المعيشة، وذلك عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها بشكل أساسي: توفير فرص العمل، التعليم، العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن احترام قانون الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام غير العقلاني، والعمل على تجدد هذه الموارد واطالة امدها لأطول فترات زمنية ممكنة. (مراد، 2012 ، ص4)

2-7: دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة:

يعزز الاقتصاد القائم على المعرفة التنمية المستدامة من خلال الابتكار الذي يدعمه النمو الاقتصادي ، حيث يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات ، كما انه يسهم في تحسين القدرة التنافسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي أفضل ، وقد أصبح تكامل العلوم أي البحث والتطوير والتعليم وتكنولوجيا المعلومات ، عاملاً أكثر أهمية للتنمية المستدامة التي تخلق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ، من خلال تطبيق عوامل الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا الجديدة ، واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة اكثر كفاءة وحماية البيئة دون المساس بالنمو الاقتصادي ، ويمثل اقتصاد المعرفة تحولا اقتصاديا هاما باعتباره آلية لتغيير الإنتاج تماما ، كما تلعب المعلومات دوراً هاماً في أساس الرفاهية الاقتصادية ومصدر العمالة ، كما ان الاقتصاديات التي يتم فيها إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة على أساس استخدام التكنولوجيا المعلومات تتغير فيها أساليب الإنتاج على المستوى الكلى ، ما ينتج عنه تغيرات اجتماعية واقتصادية ، (محمود ، مرجع سابق ، ص16)

2-8: نبذة عن عينة الدراسة:

كلية الاقتصاد هي إحدى الكليات العلمية المتخصصة التي تضمها جامعة سرت ، بدأت بتقديم رسالتها واستقبال طلابها منذ العام الدراسي (1989/ 1990) وامتدت بعد مسيرتها رافعة شعلة العلم والمعرفة عبر تاريخها الحافل تشارك نظيراتها من الكليات العلمية في ليبيا في تنمية الموارد البشرية سعيا لتحقيق تقدم المجتمع ورفاهية الإنسان ، وتضم كلية الاقتصاد في رحابها(06) أقساماً علمية بتخصصات مختلفة هي قسم المحاسبة – قسم إدارة الأعمال – قسم الإقتصاد – قسم التمويل والمصارف – قسم الإحصاء والتأمين – قسم العلوم السياسية ، وقد بلغ عدد الطلاب الدراسين خلال عام (2022/ 2023) (982) وقد بلغ عدد الدفعات التي تخرجت من الكلية منذ نشأتها (45) دفعة ، وعدد المعيدين(20) معيداً ، وعدد الموظفين (29) موظفاً ، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (75) ، وتبذل إدارة الكلية وهيئة التدريس بها كل ما بوسعها لتسخر بين أيدي أبنائها الطلبة شتى أنواع العلوم ذات الاختصاص وتزودهم بمستويات عالية من المعارف والمهارات التي تضمن بها اقتحامهم مجالات العمل والإنتاج ، كما تحرص إدارة الكلية على تذليل كافة الصعاب أمام طلابها وتهيئة وإيجاد كل العوامل والوسائل الكفيلة لإنجاح العملية التعليمية وبما يلبي معايير الجودة المعتمدة من المراكز المتخصصة محليا واقليمياً ، وتمنح الكلية من خلال أقسامها العلمية المتعددة الدرجة الجامعية الأولى(البكالوريوس) ، والدرجة العالية (الماجستير)و(الدكتوراه) ،(https;/su.edu.ly، econmy)

المبحث الثالث (الجانب العملي للدراسة)

3-1-1: منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الهادف إلى وصف الظاهرة وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تم جمع البيانات اللازمة باستخدام المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات، بالإضافة إلى المصادر الأولية من خلال الاستبانة التي طورت لهذا الغرض لجمع البيانات، واستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

3-1-2: مجتمع وعينة الدراسة:

تمت هذه الدراسة الميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة سرت، حيث بلغ حجم العينة (40) شخصاً أثناء إجراء الدراسة، وهامش الخطأ المسموح به (5%).

3-1-3: عرض البيانات:

اولا: وصف خصائص الدراسة:

جدول رقم (3-1) توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	28	%70
أنثى	12	%30
المجموع	40	%100

فيما يتعلق بجنس المشاركين في الدراسة يبين الجدول رقم (3-1) أعلاه أن أعلى نسبة هي لفئة الذكور حيث بلغت نسبتهم 70%، فيما كانت نسبة الإناث 30%.

جدول رقم (3-2) توزيع عينة البحث حسب المهام المكلف بها

المهام المكلفين بها	التكرار	النسبة
رئيس قسم	05	%12
مدير مكتب	09	%23
عضو هيئة تدريس	26	%65
المجموع	40	%100

يبين الجدول (3-2) أعلاه توزيع أفراد العينة حسب المهام المكلفين بها ويتبين لنا بأن هذا التوزيع يوضح بأن هناك 12% منهم رؤساء أقسام، فيما كانت نسبة مديري المكاتب 23%، أما أعضاء هيئة التدريس بدون مهام وكانت نسبتهم 65%.

جدول رقم (3-3) توزيع عينة البحث حسب الدرجة العلمية

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أستاذ	0	%0
أستاذ مشارك	02	%5
أستاذ مساعد	09	%23
محاضر	11	%27
محاضر مساعد	18	%45
المجموع	40	%100

فيما يتعلق بالدرجة العلمية لأفراد العينة يبين الجدول رقم (3-3) أعلاه أن أعلى نسبة هي لدرجة (المحاضر) بنسبة 27%، تليها درجة (المحاضر مساعد) بنسبة بلغت 45%، تأتي بعد ذلك درجة (أستاذ مساعد) بنسبة بلغت 23%، فيما كانت درجة (أستاذ مشارك) بنسبة بلغت 5%، فيما لم يشارك أي شخص بدرجة أستاذ في هذه الدراسة.

جدول رقم (3-4) توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من سنة إلى 5 سنوات	14	%35
من 6 إلى 10 سنوات	13	%33
من 10 إلى 15 سنة	07	%17
أكثر من 15 سنة	06	%15
المجموع	40	%100

فيما يتعلق بسنوات الخبرة لأفراد العينة يبين الجدول رقم (3-4) أعلاه أن أعلى نسبة هي لفئة (من سنة إلى 5 سنوات) بنسبة 35%، تليها الفئة (من 1 إلى 5 سنوات) بنسبة بلغت 33%، تأتي بعد ذلك الفئة (من 10 إلى 15 سنة) بنسبة بلغت 17%، فيما كانت الفئة (أكثر من 15) أقل الفئات وبنسبة بلغت 15%.

ثانياً: تحليل البيانات

1: ثبات أداة القياس:

جدول (3-5) نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	الثبات
قيمة معامل ألفا كرونباخ	12	.718

يقصد بثبات أداة القياس أن تعطي الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط. ولقد تحقق الباحث من ثبات أداة القياس من خلال اختبار (الفا كرو نباخ) وتعتبر النسبة الموضحة عالية ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث كانت الدرجة الكلية 71.8%، وهي نسبة مقبولة، وهذا يدل على ثبات أداة القياس.

2: صدق أداة القياس:

يقصد به أن تقيس أسئلة الاستبانة ما صممت لقياسه، فقد تم التأكد من صدق أداة القياس بطريقتين:

– الصدق الظاهري عرضت أداة القياس على عدد (5) من المحكمين المختصين في مجال موضوع الدراسة والمهتمين بالبحث العلمي، وهو ما يعرف بصدق المحكمين. وبناء على ملاحظاتهم تم اجراء التعديلات، وتصميمها بصورتها النهائية الحالية ما يحقق الصدق الظاهري لها.

– صدق الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المتغير الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، ولقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المتغير والدرجة الكلية للمتغير نفسه.

جدول (3-6) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لها

الفقرة	معامل الارتباط	Sig
يسعى اقتصاد المعرفة إلى تحقيق متطلبات سوق العمل والتطلعات التنموية للاقتصاد الوطني.	.752**	0.006
يسهم اقتصاد المعرفة في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية.	.543**	0.014
يسهم اقتصاد المعرفة في تنمية الموارد البشرية وزيادة القدرة الإنتاجية وخفض التكاليف.	.610**	0.002
يسعى اقتصاد المعرفة إلى استغلال الموارد المحلية الاستغلال الامثل لتحقيق تنمية المستدامة.	.582**	0.000
يقوم اقتصاد المعرفة باستخدام التقنيات الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	.506**	0.000
يسهم اقتصاد المعرفة في تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخول الأفراد.	.684**	0.000
تقوم اقتصاد المعرفة بالقضاء على أسباب التخلف والارتقاء بالوضع الاقتصادي للمجتمع	.594**	0.000
يسهم اقتصاد المعرفة في تقديم خدمات تنموية واقتصادية من خلال تنوع استثمارات المحلية.	.582**	0.000
يسهم اقتصاد المعرفة في تقديم المعارف وتدريب الأفراد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة	.533**	0.000
يسهم اقتصاد المعرفة في زيادة الطلب على العمالة عالية المهارة.	.768**	0.000
تسهم اقتصاد المعرفة في تنوع القاعدة الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	.787**	0.000
تسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تنمية مهارات الأفراد للحد من الاستهلاك المفرط للموارد المحلية.	.800**	0.000

يوضح جدول (3-6) مدى ترابط المحور الذي يتمثل في دور اقتصاد المعرفة في تحقيق تنمية مستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مع كل فقرة من فقراته، وبهذا يتبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة إحصائية، وبذلك يعتبر المتغير صادقاً لما وضع لقياسه.

3: تحليل مستويات متغيرات الدراسة:

للتعرف على مستوى المتغيرات، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك، وتم تحديد خمسة مستويات لدرجة الممارسة المبينة في الجدول رقم (3-7) ، بناءً علي المعادلة التالية:

طول الفئة = الدرجة الأعلى في المقياس -الدرجة الأدنى في المقياس

عدد المستويات

$5 - 1 / 5 = 0.80$

جدول رقم (3-7) مستويات درجة الممارسة

درجة الممارسة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
المستويات	1-أقل من 1.80	1.80-أقل من 2.60	2.60-أقل من 3.40	3.40-أقل من 4.20	4.20-أقل من 5

جدول (3-8) التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

ودرجة الممارسة لعبارات أداة القياس

الفقرة	اوفق بشدة	أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الوزن النسبي
يسعى اقتصاد المعرفة إلى تحقيق متطلبات سوق العمل والتطلعات التنموية للاقتصاد الوطني.	ت	01	ت	22	ت	12	ت	05	ت	00	ت	3.48	0.751	مرتفعة	%70
	%	2.5	%	55	%	30	%	12.5	%	0	%				
يسهم اقتصاد المعرفة فى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية	ت	07	ت	23	ت	06	ت	04	ت	00	ت	3.83	0.844	مرتفعة	%77
	%	17.5	%	57.5	%	15	%	10	%	0	%				
يسهم اقتصاد المعرفة فى تنمية الموارد البشرية وزيادة القدرة الإنتاجية وخفض التكاليف.	ت	02	ت	22	ت	12	ت	03	ت	01	ت	3.53	0.816	مرتفعة	%71
	%	5	%	55	%	30	%	7.5	%	2.5	%				
يسعى اقتصاد المعرفة إلى استغلال الموارد المحلية الاستغلال الأمثل لتحقيق تنمية المستدامة.	ت	05	ت	16	ت	11	ت	07	ت	01	ت	3.43	1.010	مرتفعة	%69
	%	12.5	%	40	%	27.5	%	17.5	%	2.5	%				
يقوم اقتصاد المعرفة باستخدام التقنيات الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	ت	12	ت	17	ت	08	ت	03	ت	00	ت	3.95	0.904	مرتفعة	%79
	%	30	%	42.5	%	20	%	7.5	%	0	%				

يسهم اقتصاد المعرفة في تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخول الأفراد.	ت	12	ت	19	ت	07	ت	01	ت	01	4.00	0.906	مرتفعة	%80
	%	30	%	47.5	%	17.5	%	2.5	%	2.5				
يقوم اقتصاد المعرفة بالقضاء على اسباب التخلف والارتقاء بالوضع الاقتصادي للمجتمع	ت	07	ت	24	ت	05	ت	04	ت	00	3.85	0.834	مرتفعة	%77
	%	17.5	%	60	%	12.5	%	10	%	0				
يسهم اقتصاد المعرفة في تقديم خدمات تنموية واقتصادية من خلال تنوع استثمارات المحلية.	ت	02	ت	16	ت	15	ت	06	ت	01	3.30	0.883	متوسطة	%66
	%	5	%	40	%	37.5	%	15	%	2.5				
يسهم اقتصاد المعرفة في تقديم المعارف وتدريب الأفراد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة	ت	09	ت	15	ت	08	ت	07	ت	01	3.60	1.105	مرتفعة	%72
	%	22.5	%	37.5	%	20	%	17.5	%	2.5				
يسهم اقتصاد المعرفة في زيادة الطلب على العمالة عالية المهارة	ت	06	ت	18	ت	11	ت	04	ت	01	3.60	0.955	مرتفعة	%72
	%	15	%	45	%	27.5	%	10	%	2.5				
تسهم اقتصاد المعرفة في تنوع القاعدة الاقتصادية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.	ت	05	ت	15	ت	09	ت	10	ت	01	3.33	1.071	متوسطة	%67
	%	12.5	%	37.5	%	22.5	%	25	%	2.5				
تسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تنمية مهارات الأفراد للحد من الاستهلاك المفرط للموارد المحلية.	ت	03	ت	18	ت	11	ت	07	ت	01	3.38	0.952	متوسطة	%68
	%	7.5	%	45	%	27.5	%	17.5	%	2.5				
الدرجة الكلية											3.60	0.456	مرتفعة	%72

يشير الجدول رقم (3-8) أعلاه إلى أن الدرجة الكلية لأداة القياس جاءت بمتوسط حسابي مرتفع حيث بلغ 3.60 ، وهذا يدل على درجة القبول لدى أفراد العينة فيما تراوحت متوسطات

الفقرات لهذا المحور ما بين (3.30 – 4.00) ، بينما كانت الانحرافات المعيارية لها بين (0.751– 1.105) ، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن التساؤل رقم (6) ورد في المرتبة الأولى و ينص على " يسهم اقتصاد المعرفة في تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخول الأفراد" حيث جاء بوزن نسبي (80%) ، في حين تحصل التساؤل رقم (8) على أدنى نسبة من الإجابات ، وينص على أن " يسهم اقتصاد المعرفة في تقديم خدمات تنموية واقتصادية من خلال تنوع استثمارات المحلية" ، فقد كان الوزن النسبي لها (66%) ، كما تبين (5) التي تنص على (يقوم اقتصاد المعرفة باستخدام التقنيات الحديثة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة) حيث جاءت بوزن نسبي (79%) وبمتوسط حسابي (3.95) كما تبين (7) التي تنص على (يقوم اقتصاد المعرفة بالقضاء على أسباب التخلف والارتقاء بالوضع الاقتصادي للمجتمع) ، حيث جاءت بوزن نسبي(77%) وبمتوسط حسابي (3.85) كما تبين (10) التي تنص على (يسهم اقتصاد المعرفة في زيادة الطلب على العمالة عالية المهارة) حيث جاءت بوزن نسبي(72%) وبمتوسط حسابي (3.60).

ومن خلال هذه الفقرات التي تبين أن اقتصاد المعرفة يعتبر آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

3-1-4:اختبار الفرضية:

تم الاعتماد اختبار T لعينة واحدة وذلك لقياس صحة الفرضية

H0: لا يوجد دور لاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

H1: هناك دور لاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

جدول رقم (3-9) اختبار الفرضية

	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة P.value
	8.366	2.03	39	0.000

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول الفرضية ومن خلال الجدول رقم (3-9) أعلاه يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (8.366) هي أكبر من قيمة T الجدولية والتي كانت (2.03) وكان مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى المعنوية 5% وبناء على ذلك يمكننا القول بأن هناك دور لاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة القائلة وبذلك نقبل الفرضية البحثية القائلة بأن (هناك دوراً لاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس).

4-1 المبحث الرابع (النتائج والتوصيات)

❖ النتائج:

1-من خلال تحليل استمارة الاستبانة أثبتت النتائج صحة الفرضية القائلة بأن هناك دوراً لاقتصاد المعرفة في تحقيق تنمية مستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، وهذا ما يتفق مع دراسة (محمود ، 2020) التي توصلت إلى نتيجة مفادها وجود تأثير معنوي لمؤشر اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة ، أي أن زيادة المعرفة والتكنولوجيا تؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة.

2-من خلال النتائج يتبين لنا بأن اقتصاد المعرفة يسهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخول الأفراد فقد جاءت بمتوسط حسابي (4) وبوزن نسبي (80%).

3-من خلال النتائج يتضح أن اقتصاد المعرفة يقوم باستخدام تقنيات حديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.95) وبوزن نسبي (79%).

4-من خلال النتائج يتضح أن اقتصاد المعرفة يقوم بالقضاء على أسباب التخلف، والارتقاء بالوضع الاقتصادي للمجتمع حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.85) وبوزن نسبي (77%).

5-إن لاقتصاد المعرفة دوراً في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على تقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.83). هذا ما يتفق مع دراسة (ريمة، رزيقي، 2023) التي توصلت إلى نتيجة مفادها أن تنمية الموارد البشرية لها دور بارز في تحقيق تنمية مستدامة.

❖ التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نوصي بمجموعة من التوصيات متمثلة في الآتي:

1-العمل على تطوير البيئة العلمية والتعليمية بالجامعة وإعادة هيكلة الخطط التعليمية التركيز على تنمية المعرفة والقدرة على الإبداع والإبتكار المتجدد واستثمارات القدرات البشرية وتطويرها.

2-العمل على توفير ميزانية خاصة لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة والتركيز على العنصر البشري وتطوير مهاراته باستمرار من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية اللازمة لتلبية الاحتياجات المحلية.

3- العمل على استقطاب كوادر بشرية ذات مهارات عالية قادرة على إدارة شؤن التكنولوجيا الحديثة لاستيعاب التطورات المستمرة ، وتطبيق برامج تدريبية للعاملين بالجامعة من أجل تطوير مهارتهم لمواجهة المنافسة والتحديات المستقبلية.

4- إقامة مراكز بحثية متخصصة بالجامعة للمشاركة في عملية تبادل المعلومات والخبرات ، والاستثمار في مجال المعرفة والاهتمام بمتطلبات وركائز الاقتصاد المعرفي بحيث يمكن تطبيقها مستقبلا.

5- الاهتمام برفع الإدراك والوعي للأفراد والمؤسسات بأهمية الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

الكتب العلمية:

- البريدي ، عبدالله بن عبدالرحمن ، (2015) التنمية المستدامة(مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي) العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض.
- الخضري ، محسن أحمد(2001) اقتصاد المعرفة ، مجموعة النيل ، القاهرة.
- العذاري ، عدنان داود محمد ،(2016) الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية ، دار غيداء للنشر ، عمان ، الأردن.
- حسين ، خلف فليح (2007) اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديث ، مصر.
- ديب ، كمال (2015) اساسيات التنمية المستدامة ، القبة القديمة ، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر.

الورقات البحثية:

- امعاشو؛ داني الكبير ، الميلود؛ سحانين(2017) دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة ، ورقة بحثية المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد (09) جانفي.
- داوي ، مهدي صالح(2015) التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد ، مجلة ديالي ، العدد 67 ، بغداد العراق.
- رحيم ، هند صبيح ؛ جبار ، نسرين ستار (2020) اقتصاد المعرفة دوره في تحقيق التنمية المستدامة ، ورقة بحثية المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية ، المجلد الرابع ، العدد(15) مايو ، جامعة بغداد.

- صالح ، عدنان مناتي (2019) دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية ، ورقة بحثية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن 2019.

- محمود ؛ اماني صلاح (2020) مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر ، ورقة بحثية منشورة ، مجلة مصر المعاصرة / عدد 537 ، يناير.

- مراد ، محمد (2012) التنمية البشرية المستدامة ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 79 ، ديسمبر

الرسائل العلمية:

- الحدراوي ، حامد كريم ، (2010) تأثير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في اقتصاد المعرفة ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، العراق.

- ريمة ، رزيقي (2023) اقتصاد المعرفة كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

- يمينة ، دوخي مقدم(2012) أهمية راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة دراسة عينية من البنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3.

شبكة المعلومات "الإنترنت":

- موقع كلية الاقتصاد، جامعة سرت 6/ أكتوبر/2023، س05:22 (econmy (https;/su.edu.ly,

المراجع الأجنبية:

- Adedamola Ogundeindea& Obuks Ejohwomub, 2016, knowledge Economy: A panacea for sustainable development in Nigeria, lnternal Conference on Sustanable Design, Engineering and construction , published by Elsevier Ltd ,2016 , procedia Engineering, 145(2016) 790-795

- Farzaneh KhaliliI, Wee- Yeap LauII Kee- Cheok Cheongict As A Source Of Economic Growth In The Information Age: Empirical Evidence From ict Leading Countries , VoLume 9 Issue1.2014 ,p ,19.

- Leonel Jose prieto , M.S.F Innovation and Economic Growth:Cross- Country Analysis Using Science& Technology A Thesis submitted to The Faculty of the Graduate School of Arts and Scienes of Georgetown Univerity in partial fulfillment of

the requiements for the the degree of Master of public policy in public policy ,Washington ,DC April ,2017.